سُورَةُ الأَنْبِيَاءِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٤]

القراءات: «قال ربي» قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر «قال» بفتح القاف وإثبات ألف بعدها وفتح اللام، وقرأ الباقون «قل» بضم القاف وحذف الألف وإسكان اللام.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ «قال» بصيغة الماضي، وما قاله الرسول إنما قاله عن وحي، فكان في معنى قراءة الجمهور «قل».

وقال القرطبي: وفي مصاحف أهل الكوفة (قال ربي)، أي قال محمد: ربي يعلم القول، أي هو عالم بما تناجيتم به. وقيل: إن القراءة الأولى أولى لأنهم أسروا هذا القول فأظهر الله عز وجلّ عليه نبيه ﷺ وأمره أن يقول لهم هذا. قال النحاس: والقراءتان صحيحتان وهما بمنزلة الآيتين وفيهما من الفائدة أن النبي ﷺ أُمِر وأنه كما أُمِر قال.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]

القراءات: «نوحي إليهم» قرأ حفص «نوحي» بنون العظمة وكسر الحاء، والباقون «يُوحى» بالياء المضمومة وفتح الحاء.

التوجيه: قال الألوسي: قرئ «يُوحَى» بالياء على صيغة المبني للمفعول جريًا على سنن الكبرياء وإيذانًا بتعيين الفاعل.

قلتُ: قراءة النون تفيد عظمة الله وعظيم قدر الوحي الذي أنزله الله، وقراءة الياء تفيد ما ذكره الألوسي، وتفيد أنّ ذلك الموحَى به قد أوحى الله به وكذا أوحت به الملائكة بأمر الله، وكذا يُقال في قوله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ﴾

[الأنبياء: ٢٥]، فقوله «نوحي إليه» قرأه حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر «نوحي» بالنون وكسر الحاء، وقرأ الباقون «يُوحَى» بالياء وفتح الحاء.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾ [الأنبياء: ٣٠]

القراءات: «أو لم ير الذين كفروا» قرأ ابن كثير «ألم» بحذف الواو بعد الهمزة، والباقون «أو لم» بإثبات الواو.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرأ الجمهور «أولم» بواو بعد الهمزة وهي واو العطف، فالجملة معطوفة عطف الاستدلال على الخلق الثاني بالخلق الأول وما فيه من العجائب. وقرأ ابن كثير «ألم ير» بدون واو عطف، **قال أبو شامة:** ولم تثبت الواو في مصاحف أهل مكة.

قلتُ: معناه: أنها لم تثبت في المصحف الذي أرسل به عثمان إلى مكة، فالتزم قراء مكة رواية عدم الواو إلى أن قرأ بها ابن كثير وأهملت غير قراءته. والاستفهام على كلتا القراءتين إنكاري؛ توجه الإنكار على إهمالهم النظر.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾ [الأنبياء: ٣٦]

القراءات: قرأ حفص «هُزُوًا»، وقرأ حمزة وخلف «هُزْءًا»، وقرأ الباقون «هُزُؤًا».

المعنى: قال ابن عاشور: والهُزُؤ بضم الهاء وضم الزاي مصدر هزأ به إذا جعله للعبث والتفكه –ومعنى اتخاذه هزوًا أنهم يجعلونه مستهزءًا به فهذا من الإخبار بالمصدر للمبالغة، أو هو مصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق.

قلتُ: سيأتي لهذه القراءات مزيد توجيه إن شاء الله.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ ۚ وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾

[الأنبياء: ٤٥]

القراءات: «ولا يسمع الصم» قرأ ابن عامر «تسمع» بتاء مضمومة وكسر الميم، «الصم» بنصب الميم، وقرأ الباقون «يسمع» بياء مفتوحة وفتح الميم، «والصم» برفع الميم.

التوجيه: قال الزمخشري: قرئ «لا تسمع» بالتاء، أي لا تُسمِع أنت أو لا يُسمِع رسول الله، وقرئ «لا يسمع» بالياء أي لا يسمع الصم مَنْ أَسْمَعَ.

وقال ابن جرير: وقوله (وَلا يَسْمَعُ الصمُّ الدُّعاء) اختلفت القراء في قراءة ذلك. فقرأته عامة قراء الأمصار، ولا يسمع بفتح الياء من (يسمع) بمعنى أنه فعل للصم، والصم حينئذ مرفعون، ورُوي عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ (وَلا تُسمَعُ) بالتاء وضمها، فالصمّ على هذه القراءة مرفوعة، لأن قوله (ولا تُسمَعُ) لم يسمّ فاعله، ومعناه على هذه القراءة: ولا يسمع الله الصم الدعاء **قال أبو جعفر:** والصواب من القراءة عندنا في ذلك ما عليه قرأة الأمصار لإجماع الحجة من القراء عليه، ومعنى ذلك ولا يصغي الكافر بالله بسمع قلبه إلى تذكر ما في وحي الله من المواعظ والذكر، فيتذكر به ويعتبر، فينزجر عما هو عليه مقيم من ضلالة إذا تُلي عليه وأُزيد به، ولكنه يعرض عن الاعتبار به والتفكر فيه، فعل الأصم الذي لا يسمع ما يقال له فيعمل به.

قلتُ: قراءة «لا تُسمَع» على ما لم يسمّ فاعله غير متواترة، ولم يذكر ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ قراءة ابن عامر بالتاء «لا تُسمِع»، وهي متواترة كقراءة الياء.

فائدة: قال القرطبي: ردّ قراءة ابن عامر بعض أهل اللغة، وقال: كان يجب أن يقول: إذا ما تنذرهم، **قال النحاس:** وذلك جائز؛ لأنه قد عُرف المعنى.

قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

القراءات: «مثقال» قرأ نافع وأبو جعفر برفع اللام والباقون بنصبها.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «مثقال» بالنصب على أنه خبر (كان) وأنّ اسمها ضمير عائد إلى (شيئًا) وجواب الشرط محذوف دالًا عليه الجملة السابقة، وقرأ نافع وأبو جعفر (مثقال) مرفوعًا على أن (كان) تامة (ومثقال) فاعل. ومعنى القراءتين متحد المآل وهو: أنه إن كان لنفس مثقال حبةٍ من خردل من خير أو من شر يؤت بها في ميزان أعمالها ويجاز عليها. وجملة (أتينا بها) على القراءة الأولى مستأنفة وعلى القراءة الثانية إما جواب للشرط أو مستأنفة وجواب الشرط محذوف. وضمير (بها) عائد إلى (مثقال حبة). واكتسب ضميره التأنيث لإضافة معاده إلى مؤنث وهو (حبة)، والمثقال: ما يماثل شيئًا في الثقل، أي الوزن. فمثقال الحبة: مقدارها. والحبة: الواحدة من ثمر النبات الذي يخرج من السنبل.

قال تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٨].

القراءات: «جذاذًا» قرأ الكسائي بكسر الجيم، والباقون بضمها.

المعنى: قال الزمخشري: جذاذًا، أي قطعًا من الجَذّ، وهو القطع، قرئ بالكسر جِذاذًا جمع جذة، وقرئ بالضم جُذاذًا جمع جذيذ.

التوجيه: قال ابن جرير: وقوله ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ ﴾ اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الأمصار سوى يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي (فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا)، كأنهم أرادوا به جمع جذيذ، كما يجمع الخفيف خِفاف والكريم كرام. وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأه (جُذاذًا) بضم الجيم لإجماع قراء الأمصار عليه، وأنّ ما أجمعت عليه فهو الصواب، وهو إذا قرئ كذلك مصدر مثل

الرُّفات والفُتات والدُّقاق لا واحد، وأما من كسر الجيم، فإنه جمع للجذيذ، والجذيذ هو فعيل صُرف من مجذوذ إليه، مثل كسير وهشيم، والمجذوذة المكسورة قِطعًا.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، وقد نقل في لسان العرب اختلاف أهل اللغة، فقال: قرئ «جُذاذًا» أي حُطامًا، وقيل: هو جمع جذيذ، وهو من الجمع العزيز، وقال الفراء: قرئ «جِذاذًا» جمع جذيذ مثل خفيف وخِفاف، وقرئ بالضم، فهو مثل الحُطام والرُّفات، وقال الليث: الجُذاذ: قِطَعُ ما كسر، الواحدة جُذاذة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]

القراءات: «لتحصنكم» قرأ ابن عامر وحفص وأبو جعفر بالتاء على التأنيث، وقرأ شعبة ورويس بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

التوجيه: قال الشنقيطي: قرأه عامة السبعة ما عدا ابن عامر وعاصمًا «ليحصنكم» بالياء المثناة التحتية، وعلى هذه القراءة فضمير الفاعل عائد إلى داود أو إلى اللبوس، لأن تذكيرها باعتبار معنى ما يلبس من الدروع جائز. وقرأه ابن عامر، وحفص عن عاصم: «لِتُحصِنكُمْ» بالتاء المثناة الفوقية وعلى هذه القراءة، فضمير الفاعل راجع إلى اللبوس، وهي مؤنثة، أو إلى الصنعة المذكورة في قوله: (صَنْعَةَ لَبوُس) وقرأه شعبة عن عاصم: (لِنُحصِنكُمْ)، بالنون الدالة على العظمة وعلى هذه القراءة، فالأمر واضح.

وقال الألوسي: قرئ بالياء «ليحصنكم» على أنّ الضمير للبوس أو لداود عليه السلام وقيل أو للتعليم، وجوز أن يكون لله تعالى على سبيل الالتفات، وأيد بقراءة النون «لنحصنكم»، وقرئ بالتاء على أنه متعلق بـ «علَّمنا»، أي علَّمناه لتحصنكم أو بدل اشتمال من «لكم» بإعادة الجار، وفيه بيان كيفية الاختصاص والمنفعة المستفادة، والتأنيث، للصنعة أو للَّبوس بتأويل الدروع وهي مؤنث سماعي.

وقال ابن جرير: وأولى القراءات في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأه بالياء، لأنها القراءة التي عليها الحجة من قراء الأمصار، وإن كانت القراءات الثلاث التي ذكرناها متقاربات المعاني، وذلك أن الصنعة هي اللَّبوس، واللَّبوس هي الصنعة والله هو المحصِن به من البأس، وهو المحصِن بتصيير الله إياه كذلك.

قلتُ: القراءات الثلاث متواترة، ولا وجه لتصويب إحداها دون الأخرى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ﴾ [الأنبياء: ٨١]

القراءات: «ولسليمان الريح» قرأ أبو جعفر «الرياح» بالجمع، والباقون «الريح» بالإفراد.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلف القرّاء في قراءة قوله ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾، فقرأته عامة قراء الأمصار بالنصب، وقرأ ذلك عبد الرحمن الأعرج «الرِّيحُ» رفعًا بالكلام في سليمان على ابتداء الخبر على أنّ لسليمان الريح.

قال أبو جعفر (ابن جرير): والقراءة التي لا أستجيز القراءة بغيرها في ذلك ما عليه قراء الأمصار لإجماع الحجة من القراء عليه.

قلت: هما قراءتان متواترتان، وقراءة «الريح» لبيان تسخير جنس الريح، وقراءة الجمع لبيان أنّ الله قد سخّر له أنواعًا من الرياح.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]

القراءات: «يُقدر» قرأ يعقوب بياء مضمومة ودال مفتوحة، وقرأ الباقون «نَقْدِر» بنون مفتوحة ودال مكسورة وقرأ الأزرق بترقيق الراء والباقون بتفخيمها.

التوجيه: قرئ «يُقدَر» بياء مضمومة للدلالة على العموم، فالله إذا أراد التضييق على عبدٍ ضاقت عليه الدنيا بما رحبت، فالكون يسبح بحمد ربه ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ

بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وإذا أراد الله وقدّر ذلك ضُيِّقت على العبد أموره وأحواله وشعر بالتضايق بين الخلق أجمع، وقرئ «نقدر» بنون العظمة للدلالة على عظيم قدرة الله وأنه إذا أراد التضييق كان تضييقه عظيمًا كما تفيد أنّه سبحانه لا يفوته أحد، فإذا أراد بعبد شيئًا ناله ما أراده الله ولابد، فقدرته سبحانه عظيمة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾

[الأنبياء: ٨٨]

القراءات: قرأ ابن عامر وشعبة «نُجِّي المؤمنين» بضم النون وتشديد الجيم مكسورة، وقرأ الباقون بضم النون ثمّ نون ساكنة ثمّ جيم مكسورة مخففة.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله (نُنْجى المُؤْمنينَ) فقرأت ذلك قراء الأمصار سوى عاصم، بنونين الثانية منهما ساكنة، من أنجيناه، فنحن ننجيه، وإنما قرءوا ذلك كذلك، وكتابته في المصاحف بنون واحدة؛ لأنه لو قرئ بنون واحدة وتشديد الجيم، بمعنى ما لم يسم فاعله كان الفعل للمؤمنين، وكانوا رفعًا، ووجب مع ذلك أن يكون قوله «نجّى» مكتوبًا بالألف؛ لأنه من ذوات الواو، وهو في المصاحف بالياء، فإن قال قائل: فكيف كتب ذلك بنون واحدة وقد علمت أن حكم ذلك إذا قرئ «نُنْجِي» أن تكتب بنونين؟ قيل: لأن النون الثانية لما سكنت، وكان الساكن غير ظاهر على اللسان، حذفت كما فعلوا ذلك بإلّا، فحذفوا النون من «أنْ» لخفائها، إذ كانت مندغمة في اللام من «لا»، وقرأ ذلك عاصم «نُجِّي المُؤمنينَ» بنون واحدة وتثقيل الجيم، وتسكين الياء، فإن يكن عاصم وجّه قراءته ذلك إلى قول العرب، ضُرِب الضرب زيدًا، فكنى عن المصدر الذي هو النجاء وجعل الخبر – أعني خبر ما لم يسمّ فاعله – المؤمنين، كأنه أراد: وكذلك نجي النجاء المؤمنين، فكنى عن النجاء فهو وجه، وإن كان غيره أصوب، وإلّا فإنّ الذي قرأ من ذلك على ما قرأه لحن، لأن المؤمنين اسم – على القراءة التي قرأها – ما لم يسمّ فاعله، والعرب ترفع ما كان من الأسماء كذلك، وإنما حمل عاصمًا على هذه القراءة أنه

وجد المصاحف بنون واحدة وكان في قراءته إياه على ما عليه قراءة القراء إلحاقٌ نونٍ أخرى ليست في المصحف فظنّ أنّ ذلك زيادة ما ليس في المصحف، ولم يعرف لحذفها وجهًا يصرفه إليه.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قرأة الأمصار، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم، لإجماع الحجة من القراء عليها، وتخطأة خلافه.

تنبيه: قلتُ: قد **قال الزمخشري:** النون لا تدغم في الجيم، ومن تمحل لصحته، وقال نُجِّي النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء، فمتعسف بارد التعسف، **قلتُ:** وقد ساق ابن عاشور قوله: فمتعسف بارد التعسف، مساق المؤيد له.

قال الشنقيطي: وقرأ عامة القراء السبعة غير ابن عامر وشعبة عن عاصم:

(وكذلك نُنَجِّي المؤْمِنِيْنَ)، بنونين أولاهما مضمومة، والثانية: ساكنة بعدها جيم مكسورة مخففة فياء ساكنة، وهو مضارع أنجى الرباعي على صيغة أفعل، والنون الأولى دالّة على العظمة. وقرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم «وكذلك نُجِّيْ المؤمنين» بنون واحدة مضمومة بعدها جيم مكسورة مشددة فياء ساكنة. وهو على هذه القراءة بصيغة فعل ماض مبني للمفعول من نجّى المضعفة على وزن فعّل بالتضعيف. وفي كلتا القراءتين إشكال معروف. أما قراءة الجمهور فهي من جهة القواعد العربية واضحة لا إشكال فيها، ولكن فيها إشكال من جهة أخرى، وهي أن هذا الحرف إنما كتبه الصحابة في المصاحف العثمانية بنون واحدة، فيقال: كيف تُقرأ بنونين وهي في المصاحف بنون واحدة؟ وأمّا على قراءة ابن عامر وشعبة، فالإشكال من جهة القواعد العربية، لأنّ نُجِّي على قراءتهما بصيغة ماض مبني للمفعول، فالقياس رفع (المؤمنين) بعده عل أنه نائب الفاعل، وكذلك القياس فتح ياء «نجّي»، لا إسكانها.

وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة: منها ما ذكره بعض الأئمة، وأشار إليه ابن هشام في باب الإدغام من توضيحه: أن الأصل في قراءة ابن عامر وشعبة (نُنَجِّي)، بفتح النون الثانية مضارع نجّى مضعفًا، فحذفت النون الثانية تخفيفًا، أو ننجي بسكونها مضارع أنجى وأدغمت النون في الجيم لاشتراكهما في الجهر والانفتاح والتوسط بين القوَّة والضعف، كما أدغمت في إجاصة، وإجانة، بتشديد الجيم فيهما، والأصل: إنجاصة وإنجانة؛ فأدغمت النون فيهما، والإجاصة: واحدة الإجاص، قال في القاموس: الإجاص بالكسر مشدّدًا: ثمر معروف دخيل؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمةٍ واحدةٍ بهاء. ولا تقل إنجاص اهـ. والإجانة: واحدة الأجاجين، قال في التصريح: وهي بفتح الهمزة وكسرها. قال صاحب الفصيح: قصرية يعجن فيها ويغسل فيها. ويقال: إنجانة، كما يقال إنجاصة. وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الأكثرون، اهـ. فهذان وجهان في توجيه قراءة ابن عامر وشعبة، وعليهما فلفظة: (الْمُؤْمِنِينَ) مفعول به لـ (نُنَجِّي).

ومن أجوبة العلماء عن قراءة ابن عامر وشعبة: أن «نُجِّي»، على قراءتهما فعل ماض مبني للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر، أي: نُجِّي هو أي الإنجاء، وعلى هذا الوجه، فالآية كقراءة من قرأ: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾ [الجَاثِيَة: ١٤]، ببناء «يُجزَى»، للمفعول والنائب ضمير المصدر، أي: ليُجزَى هو أي: الجزاء، ونيابة المصدر عن الفاعل في حال كون الفعل متعدّيًا للمفعول ترد بقلة، كما أشار له في الخلاصة، بقوله:

وقابل من ظروف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة حَرِي

ولا ينوب بعض هذا إن وجد ... في اللفظ مفعول به وقد يرد

ومحل الشاهد منه قوله: «وقد يرد»، وممن قال بجواز ذلك الأخفش والكوفيون وأبو عبيد. ومن أمثلة ذلك في كلام العرب قول جرير يهجو أم الفرزدق:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب ... لَسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

يعني: لسُبَّ هو أي السبَّ. وقول الرَاجز:

لم يعن بالعلياء إلا سيدًا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

وأما إسكان ياء «نُجِّيْ»، على هذا القول فهو على لغة من يقول من العرب: رضيْ وبقيْ، بإسكان الياء تخفيفًا. ومنه قراءة الحسن: ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، بإسكان ياء (بَقِيْ) ومن شواهد تلك اللغة قول الشاعر:

خمر الشيب لمنى تخميرًا وحدا بي إلى القبور البعيرا

ليت شعري إذ القيامة قامت ودعي بالحساب أين المصيرا

وأمّا الجواب عن قراءة الجمهور، فالظاهر فيه أن الصحابة حذفوا النون في المصاحف، لتمكن موافقة قراءة ابن عامر وشعبة المصاحف لخفائها. أمّا قراءة الجمهور فوجهها ظاهر ولا إشكال فيها، فغاية الأمر أنهم حذفوا حرفًا من الكلمة لمصلحةٍ مع تواتر الرواية لفظًا بذكر الحرف المحذوف، والعلم عند الله تعالى.

وقال ابن عاشور: واعلم أنّ كلمة «ننجي» كتبت في المصاحف بنون واحدة كما كتبت بنون واحدة في قوله في سورة يوسف «ننجي من نشاء»، ووجّه أبو علي هذا الرسم بأنّ النون الثانية لمّا كانت ساكنة وكان وقوع الجيم بعدها يقتضي إخفائها لأن النون الساكنة تُخْفَى مع الأحرف الشجرية وهي: (الجيم والشين والضاد)، فلما أخفيت حذفت في النطق، فشابه إخفاؤها حالة الإدغام، فحذفها كاتب المصحف في الخط لخفاء النطق بها في اللفظ، أي كما حذفوا نون «إن» مع «لا» في نحو «إلا تفعلوه»، من حيث إنّها تدغم في اللام. وقرأ جمهور القراء بإثبات النونين في النطق، فيكون حذف إحدى النونين في الخط مجردَ تنبيهٍ على اعتبارٍ من اعتبارات الأداء.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]

القراءات: «وحرام» قرأ شعبة وحمزة والكسائي «حرم» بكسر الحاء وسكون الراء وحذف الألف، وقرأ الباقون «وحرام» بفتح الحاء والراء وإثبات الألف بعد الراء.

المعنى: روى البخاري عن ابن عباس أنه قال «حِرم» وجب بلغة الحبشة.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ «حرامٌ» و«حِرمٌ» وهما لغتان مثل «حِلّ» «وحلال».

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]

القراءات: «فتحت» قرأ ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بتشديد التاء الأولى للتكثير، والباقون بتخفيفها.

التوجيه: قراءة التخفيف للتاء تفيد إثبات وقوع الفتح، وقراءة التشديد تفيد قوة يأجوج ومأجوج كما تفيد قوةَ السّدّ بحيث يحتاج إلى قوةٍ كبيرةٍ لفتحه.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]

القراءات: قرأ أبو جعفر بضم الياء وكسر الزاي «لا يحزنهم»، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي.

المعنى: قال الرازي: اختلف في الفزع الكبر الذي لا يحزنهم على وجوه:

أحدها- أنها النفخة الأخيرة لقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

ثانيها- أنَّه الموت؛ قالوا إذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار بعث الله تعالى جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ ومعه الموت في صورة كبش أملح، فيقول لأهل الدارين أتعرفون هذا، فيقولون لا، فيقول هذا الموت، ثمّ يذبحه، ثمّ ينادي يا أهل الجنة خلود ولا موت أبدًا، وكذلك أهل النار. واحتج هذا القائل بأنّ قوله تعالى ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾، إنما ذكر بعد قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾، فلابد وأن يكون لأحدهما تعلق بالآخر، والفزع الأكبر الذي هو ينافي الخلود هو الموت.

ثالثها- قال سعيد بن جبير: هو إطباق النار على أهلها، فيفزعون لذلك فزعة عظيمة. **قال القاضي عبد الجبار:** الأولى في ذلك أنّ الفزع من النار عند مشاهدتها لأنّه لا فزع أكبر من ذلك، فإذا بيَّن تعالى أنّ ذلك لا يحزنهم، فقد صح أنّ المؤمن آمن من أهوال يوم القيامة، وهذا ضعيف؛ لأن عذاب النار على مراتب، فعذاب الكفار أشد من عذاب الفساق؛ وإذا كانت مراتب التعذيب بالنار متفاوتة، كانت مراتب الفزع منها متفاوتة، فلا يلزم من نفي الفزع الأكبر نفي الفزع من النار.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ بضم الياء وكسر الزاي، وبفتح الياء وضم الزاي، **قال اليزيدي:** حزن لغة قريش، وأحزن لغة تميم، وقد قرئ بهما.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، ولعلّ وجههما بيان أنّهم لا يجد أيّ حزنٍ قلَّ أو عظم، فإنّ فعل «أحزن» بزيادة الألف قد يدل على حزنٍ زائد، فإنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، والله أعلم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]

القراءات: قرأ أبو جعفر «تُطوَى» بضم التاء على التأنيث وفتح الواو، وقرأ الباقون «نطوي» بنون مفتوحة وكسر الواو، وقرأ أبو جعفر «السماء» بالرفع، وقرأ الباقون «السماء» بالنصب.

التوجيه: قراءة النون تفيد عظيم قدرة الله الذي يطوي السماوات كما تفيد عظيم الهول حين يقع ذلك، فالنون نون العظمة، وقراءة التاء تفيد تعيين الفاعل وعدم الاحتياج إلى النصّ عليه كما تفيد عظيم كبرياء الله وتعاليه.

وقال ابن جرير: والصواب من القراءة في ذلك: ما عليه قرّاء الأمصار بالنون، لإجماع الحجة من القراء عليه، وشذوذ ما خالفه.

قلتُ: بل هما قراءتان متواترتان.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

القراءات: قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف «للكتب»، وقرأ الباقون «للكتاب».

التوجيه: قال ابن جرير: أولى القراءتين عندنا في ذلك بالصواب قراءة من قرأه على التوحيد «للكتاب» لما ذكرنا من معناه، فإنّ المراد منه: كطيّ السجل على ما فيه مكتوب، فلا وجه إذ كان ذلك معناه لجمع الكتب.

قلتُ: هما قراءتان متواترتان، ولكل قراءة فائدتها ووجهها.

قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور (للكتاب) بصيغة الإفراد، وقرأه حفص وحمزة والكسائي وخلف: (للكتب)، بضم الكاف وضم التاء، بصيغة الجمع. ولمّا كان تعريف السجل وتعريف الكتاب تعريف جنس استوى في المعرف الإفراد والجمع. فأما قراءتها بصيغة الإفراد، ففيها محسن مراعاة النظير في الصيغة، وأما قراءة الكتب بصيغة الجمع مع كون السجل مفردًا، ففيها محسن التفنن بالتضاد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]

القراءات: «الزبور»، قرأ حمزة وخلف العاشر بضم الزاي، والباقون بفتحها.

التوجيه: قال الشنقيطي: وقرأ هذا الحرف عامّة القراء غير حمزة: (فِي الْزَّبُورِ) بفتح الزاي، ومعناه: الكتاب وقرأ حمزة وحده: (فِي الْزُّبُور) بضم الزاي **قال القرطبي:** وعلى قراءة حمزة، فهو جمع زبر. والظاهر أنه يريد الزبر بالكسر بمعنى المزبور، أي: المكتوب. وعليه فمعنى قراءة حمزة: ولقد كتبنا في الكتب، وهي تؤيد أن المراد بالزبور على قراءة الفتح جنس الكتب لا خصوص زبور داود.

قلتُ: لا مانع من إرادة زبور داود بقراءة الجمهور، وقد أبان **ابن عاشور** وجه تخصيص زبور داود بذلك، فقال: فيكون تخصيص هذا الوعد بكتاب داود لأنه لم يذكر وعد عام

للصالحين بهذا الإرث في الكتب السماوية قبله. وما ورد في التوراه فيما حكاه القرآن من قول موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، فذلك خاص بأرض المقدس وببني إسرائيل.

فائدة: قال الشنقيطي: أظهر الأقوال عندي في هذه الآية الكريمة: أن الزبور هو الكتاب يراد به جنس الكتاب، فيشمل الكتب المنزلة، كالتوراة، والإنجيل، وزبور داود، وغير ذلك، وأن المراد بالذكر: أمّ الكتاب، وعليه، فالمعنى: ولقد كتبنا في الكتب المنزلة على الأنبياء أن الأرض يرثها عبادي الصالحون بعد أن كتبنا ذلك في أمّ الكتاب، وهذا المعنى واضح لا إشكال فيه. وقيل: الزبور في الآية: زبور داود، والذكر: التوراة، وقيل غير ذلك وأظهرها هو ما ذكرنا، واختاره غير واحد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾

[الأنبياء: ١١٢]

القراءات: قرأ حفص «قال» بفتح القاف وإثبات ألف بعدها وفتح اللام، وقرأ الباقون «قل» بضم القاف وحذف الألف وإسكان اللام، وقرأ أبو جعفر «رب» بضم الباء، وقرأ الباقون «رب» بالكسرة، «تصفون» قرأ ابن ذكوان بخلف عنه بياء الغيبة على الالتفات، والباقون بتاء الخطاب وهو الوجه **الثاني** لابن ذكوان.

التوجيه: قال الشنقيطي: قرأ هذا الحرف عامة القراء السبعة غير حفص عن عاصم: «قُلْ رَبِّ» بضم القاف وسكون اللام بصيغة الأمر. وقرأه حفص وحده «قال» بفتح القاف واللام وبينهما ألف بصيغة الماضي. وقراءة الجمهور تدلّ على أنه يقول هنا ما قاله نبيُّ الله شعيب، كما ذكره الله عنه في قوله: ﴿رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩]، وقوله ﴿ٱفْتَحْ﴾ أي: احكم.

وقال القرطبي: قال النحاس قراءة «ربُ احكم» بضم الباء لحن عند النحويين، لا يجوز عندهم رجلُ أَقْبِل حتى تقول يا رجلُ أقبل اهـ. **قلتُ:** قد أبان **ابن عاشور** أوجه القراءات، فقال: وقرأ الجمهور (قل) بصيغة الأمر، وقرأ حفص (قال) بصيغة الماضي مثل قوله تعالى (قل ربي يعلم القول) في أول هذه السورة. ولم يكتب في المصحف الكوفي بإثبات الألف على أنه حكاية عن الرسول ﷺ و «رب» مُنادَى مضاف حذفت منه ياء المتكلم المضاف هو إليها وبقيت الكسرة دليلًا على الياء، وقرأ الجمهور -بكسر الباء- من «رب». وقرأه أبو جعفر -بضم الباء- وهو وجهٌ عربي في المُنادَى المضاف إلى ياء المتكلم كأنهم جعلوه بمنزلة الترخيم وهو جائز إذا أمن اللبس.